شؤون فلسطينية

شتاء 2022 ربيع 2023

العدد 290-291

فلسطين

السياسة والرياضة

شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة
تصدُر عن مَركز الأبحاث في منظمة التحُرير الفلسطينيَّة

العدد 290-291 شتاء 2022 ربيع 2023

رئيس مجلس الإدارة
د. محمد اشتية

المدير العام
د. منتصر جرار

أعضاء مجلس الإدارة
د. إبراهيم أبراش
د. أحمد عزم
د. أيمن يوسف
د. حسام زملط
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم
أ. صقر أبو فخر

رئيس التحرير
د. أحمد عز م

مدير التحرير
د. إبراهيم ربايعة

هيئة التحرير
د. أيمن يوسف
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم

مركز الأبحاث

مركز الأبحاث: مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض.

يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثّق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية. ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية

القدس- فلسطين

تلفاكس :9702966228 +

e-mail: info@prc.ps

http://www.prc.ps

Research Center P.L.O

Al Quds - Palestine

Telfax: +9702966228

e-mail: info@prc.ps

http://www.prc.ps

شؤون فلسطينية

e-mail: editor@prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة

2023

المحتويات

الصفحة

الافتتاحيـــة 6

ملف العدد

الرياضـة الفلسـطينية فـي قرن.. أيـة علاقة مع السياسـة؟

إبراهيم سميح رابعة 9

فلسـطين في "مونديال قطـر 2022".. التضامن والتغطية

محمد عوض 28

المؤثـرون والقضيـة الفلسـطينية فـي موندیـال قطـر

مهند دلول 39

كـرة القـدم الفلسـطينية تحت الاحتلال

هبة جهاد الغول 51

"الألتـراس" المغربيـة والقضيـة الفلسـطينية:من فكـرة التضامـن إلـى اسـتلهام روح المقاومة

عيسى الغياتي 63

شهادات

تجربتي كاتباً في "شؤون فلسطينية" (مقاطع من سيرة ذاتية)

هاني حوراني 77

المحتويات

تقارير

تقارير: المشهد في إسرائيل تجميد لأزمة "الانقلاب على القضاء" واستعداد لتبادل الاتهامات بالمسؤولية عن تجددها

خلدون البرغوثي 101

المشهد في إسرائيل من عنصرية القانون إلى فاشية اليمين الصراع بين المؤسسات القضائية والحكومة في إسرائيل

عليان الهندي 118

تقارير: المشهد داخلياً استمرار المقاومة وتصاعد المجازر الإسرائيلية

كريم قرط 129

دراسات تاريخية

أثر الأنظمة العثمانية على تملك اليهود الأراضي في لواء عكا

محمود سعيد أشقر 140

صورة قلمية

وداد قمري "ملهِمة غسان كنفاني في رواية برقوق نيسان"

طارق معمر 160

مراجعات

من الطرد إلى الحكم الذاتي- المسعى الصهيوني لوأد فلسطين

هاني موسى 167

الصندوق القومي اليهودي/ الكيرن كييمت: الجمعية الخيرية المتواطئة مع التطهير العرقي

رنيم العزة 178

المحتويات

وداعاً أرض اللبن والعسل "العقلية الصهيونية في بيت إتغار كيريت: أضيق بيت في العالم"
رزان شجاعية 183

مراجعات قصيرة
رنيم العزة 187

وثائق 194

مساعدة تحرير : مرح خلف
تصميم وإخراج : أمير الطويل

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها، ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

صورة الغلاف: لوحة للفنان الفلسطيني محمد العزيز عاطف

الافتتاحية

فلسطين

السياسة والرياضة

فلسطين حيث توجد الجماهير. الرياضة ليست استثناء لعل واحدة من الأفكار التعبوية الأساسية في مسار القضية الفلسطينية، فكرة طائر الفينيق، أو العنقاء، الذي لا يحترق، إذا ما وجد نفسه في النار، فيتجدد، ويخرج من بين اللهب والرماد، ويحلق من جديد. ولطالما ردد هذه الفكرة/ الأسطورة، الرئيس الفلسطيني الراحل الشهيد ياسر عرفات.

في نهائيات كأس العالم في قطر، (20 تشرين الثاني/ نوفمبر- 18 كانون الأول/ ديسمبر 2022)، كانت هناك رزمة من الأسئلة والملفات التي تتم مراقبتها من قبل العالم، من ضمنها قدرة البلد المضيف على التنظيم، ومعنى انتقال البطولة هذه المرة إلى الشرق الأوسط. وفي الشأن الفلسطيني، كان السؤال يبدو: هل سيتم السماح بالحضور الإسرائيلي، وهل تستغل إسرائيل المناسبة لتحقيق المزيد من التطبيع، والظهور في الشوارع العربية؟وسط هذه الأسئلة، ومع بدء البطولة، كان الواضح حضور فلسطين، لدرجة قول بعض المعلقين إنّ فلسطين، ولكثافة حضور علمها والهتاف لها في الملاعب والشوارع والساحات التي سار فيها جمهور البطولة، كانت كأنّها المُنتَخَب رقم 33، لتضاف لفرق البطولة الـ32. أضف إلى ذلك موقفاً جماهيرياً واضحاً شبه إجماعي برز في الإعلام، وأسهم الإعلام الإسرائيلي نفسه في نقله للعالم، وهو الرفض الواضح للحضور الإسرائيلي، وهم الأمر الذي برز في حالات كثيرة لرفض الجمهور لقاء الإعلام الإسرائيلي المستعد، والحاضر بكثافة في البطولة، بل تعمد الهتاف لفلسطين أمام كاميرات هذا الإعلام، ولم يجد الإعلاميون الإسرائيليون مادة يقدمونها، إلا حالات الرفض التي واجهوها.

هذا العدد من «شؤون فلسطينية»، يتناول فلسطين في مدرجات كرة القدم، هذه البطولة الأكثر شعبية في العالم، التي تحولت لصناعة ضخمة جدّاً اقتصاديّاً، وإلى جزء من الحراكات الاجتماعية والسياسية في كثير من دول العالم.

لا يتتبع هذا العدد حضور فلسطين في «مونديال الدوحة» وحسب، بل ويتتبع الطريق إلى هذا الحضور الفلسطيني في البطولة، بمعنى أنّ عوامل موضوعية مختلفة، من ضمنها المحتوى الإعلامي والهوياتي الذي تبنته الدولة المضيفة، في تقديم نفسها والعالم للمنطقة، أسهمت في تحقق هذا الحضور لفلسطين وقضيتها، وهناك أيضاً نشاط للجالية الفلسطينية، وللجمهور الفلسطيني الذي جاء بشكل خاص، مستفيداً من المناسبة، وما تم السماح به من إبراز العلم الفلسطيني، لكن كذلك، فإنّ جمهور المنتخبات التي جاءت خلف فرقها المشاركة، أو خلف حب الرياضة ذاتها، جاءوا وقد أصبحوا على مر عدد من السنوات، معتادين على المناداة باسم فلسطين من مدرجات البطولات المختلفة، في بلدان وقارات عدّة، ومعتادين على تحويل الحدث الرياضي، لهتاف يشترك به عشرات الآلاف لأجل قضايا إنسانية، لأجل الحرية، والعدالة، وفلسطين في صلب هذه القضايا.

من هنا جاءت مقالات العدد، في جزء منها، تدرس كيف ظهرت فلسطين مثلاً في ملاعب ومدرجات المغرب عبر مقالة الباحث المغربي في علم الاجتماع، عيسى الغياتي، حول ما يعرف باسم مجموعات الألتراس المغربية، وموقفهم من القضية الفلسطينية. أمّا إبراهيم ربايعة، فتحدث عن تاريخ الرياضة الفلسطينية، وتحولها إلى جزء من النضال الوطني الفلسطيني، باعتباره نضال وجود للهوية والشعب ومؤسساته وفعالياتها، عبر استعراض هذه القضية في مدى زمني وصل إلى قرن من الزمن. أمّا هبة الغول، فدرست كرة القدم تحت الاحتلال، وكيف انعكس الاحتلال الإسرائيلي واستهدف الفلسطينيين في كل شيء، حتى وهم يمارسون كرة القدم، فضلاً عن عملية تشكيل نوادي المستوطنات والمستعمرات الإسرائيلية، ومحاولة فرضها عالمياً كأمر واقع. وتخصص مهند دلول في بحث جزئية خاصة برزت في كأس العالم في الدّوحة، وهي دور المؤثرين في وسائل التواصل الاجتماعي، عبر متابعة نشاط بعض الأشخاص ممن لهم جمهور بالملايين في حساباتهم الرقمية، وتقدم ورقة دلول توثيقاً لعدد من الصور والمشاهد والقصص التي حدثت في البطولة ذات الصلة بالشأن الفلسطيني. فيما تذهب ورقة محمد عوض لتكمل قراءة حضور القضية الفلسطينية في المونديال، وتشير إلى مستقبل هذا الحضور في النسخة القادمة.

أضف لملف العدد، فإنّ باب متابعات يواصل مراقبة وتحليل الشؤون الأساسية في السياق الفلسطيني، مثل موضوعات تطورات المقاومة الفلسطينية، عبر

الافتتاحية

تقرير كريم قرط، مقابل الأزمة الإسرائيلية الداخلية الخاصة بالاحتجاجات على تعديل قوانين القضاء، عبر دراسة عليان الهندي وتقرير خلدون البرغوثي.

في ملف شهادات، الذي تكرّسه «شؤون فلسطينية»، في هذا العدد، ويتعلق بالدرجة الأولى بنشاط رواد الكتابة والبحث في مركز الأبحاث، في منظمة التحرير الفلسطينية، وفي مجلة «شؤون فلسطينية»؛ يتم تسجيل سيرة المناضل والكاتب هاني الحوراني، من الأردن، وتجربته مع المجلة والمركز، على مدى نحو خمسين عاماً. في ذات السياق، فإنّ باب «صورة قلمية» مخصص للمناضلة الراحلة، وداد القيمري، وتجربتها بالنضال السياسي العسكري، فضلاً عن نشاطها في الأرشفة وحفظ الذاكرة، بما في ذلك عملها أمينة مكتبة مركز الأبحاث الفلسطيني. إلى ذلك، يتضمن باب الدراسات التاريخية رصداً لأثر الأنظمة العثمانية على تملّك اليهود الأراضي في لواء عكا.

ويغطي باب المراجعات ثلاث مراجعات مطولة لكتب: من الطرد إلى الحكم الذاتي- المسعى الصهيوني، لعلي الجرباوي، والصندوق القومي اليهودي: الجمعية الخيرية المتواطئة مع التطهير العرقي، لأوري ديفيس، ووداعاً أرض اللّبن والعسل: العقليةُ الصهيونية في بيت إتغار كيريت أضيق بيت في العالم، لسامية العطعوط.

تقارير...

المشهد في إسرائيل

تجميد لأزمة "الانقلاب على القضاء" واستعداد لتبادل الاتهامات بالمسؤولية عن تجددها

خلدون البرغوثي*

تشهد إسرائيل حتى كتابة هذه السطور تصاعداً في السجال السياسي والميداني بين طرفي الأزمة السياسية الناجمة عن نية الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الذي يقوده زعيم الليكود بنيامين نتنياهو بالشراكة مع أحزاب الصهيونية الدينية والأحزاب الحريدية إقرار -ما تسمى من منظور الحكومة- قوانين «الإصلاحات القضائية» ومن منظور المعارضة «الانقلاب على السلطة القضائية». وتهدف هذه الخطوات حسب الائتلاف الحكومي إلى خلق حالة توازن بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، إذ تتهم الحكومة السلطة القضائية بأن لها صلاحيات مبالغاً فيها في التدخل (إلغاءً وتعديلاً) في التشريعات التي يقرها الكنيست أو في القرارات التي تتخذها الحكومة والهيئات التابعة لها. بالمقابل تتهم المعارضة الإسرائيلية الحكومة الإسرائيلية بالقيام بـ«انقلاب قضائي»[1] يهدف إلى تحييد الدور الذي تقوم به السلطة القضائية في الرقابة على السلطتين التشريعية والتنفيذية باعتبارها الضامن لاستقرار وتوازن النظام الديمقراطي (الخاص باليهود) في إسرائيل. وتحويل إسرائيل إلى دولة ديكتاتورية يقودها اليمين الليكودي واليمين الديني الصهيوني والحريدي دون كوابح أو ضوابط وبسلطة قضائية ضعيفة. وكذلك بالعمل على إقرار قوانين تضمن تعيين مدانين بجرائم (أربيه درعي زعيم حركة شاس) في مناصب وزارية، وقوانين تضمن الحصانة لنتنياهو من المحاكمة في تهم الفساد التي يحاكم عليها حالياً.

الفجوة في المواقف قد "تقود إسرائيل إلى الهاوية"

يقود عملية «التعديلات» في النظام القضائي وزير القضاء الإسرائيلي ياريف ليفين (ليكود) ورئيس لجنة «الدستور والقانون والقضاء» (لجنة التشريع) في الكنيست سيمحا روتمان (الصهيونية الدينية)، وكان كلاهما يبدي تصلباً شديداً تجاه أية مبادرة تسعى إلى تقليص أو سد الفجوة بين موقفي الائتلاف الحكومي

* منسق الشأن الإسرائيلي في مركز الأبحاث.

والمعارضة أو التراجع عن خطة «الإصلاحات القضائية» كما تسمى من وجهة نظرهم. فقد حاول نتنياهو -كما يبدو- الاستجابة لمبادرة الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هيرتسوغ لحل الأزمة، وكان ينوي الإعلان عن ذلك في بيان صحفي له في مطلع شهر آذار/ مارس 2023، لكن ليفين هدده بالاستقالة، ما دفع نتنياهو إلى التراجع[2].

أما روتمان فكان يسعى -حسب صحيفة معاريف- إلى سن قوانين التعديلات القضائية قبل بداية عطلة الكنيست[3]، التي تسبق الأعياد اليهودية المقررة بتاريخ 2 نيسان/ أبريل 2023 حتى 30 من الشهر ذاته.

بالمقابل، سعى الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هيرتسوغ في الأسبوع الأول من شهر أيار 2023 إلى تقديم مقترح لتقريب وجهات النظر من أجل إطلاق حوار بين الطرفين. وكان يأمل أن تشكل مبادرته أرضية يمكن تخلق جدلاً داخل كل معسكر يدفع نحو الحوار[4].

وقال هيرتسوغ إن مقترحه «يقدم إجابات للطرفين، ويستجيب لطموحات الطرفين، ويتضمن تنوعاً في السلطة القضائية، وانعكاساً واسعاً لتنوع الآراء ومكونات المجتمع، وهو يرسي أسساً دستورية مهمة وتاريخية، فهو يرسي بنية صحية للتوازن بين السلطات، ويحافظ على الديمقراطية وحقوق الإنسان أكثر من أي شيء آخر، ويحمي استقلالية النظام القضائي، ويحمي الأقليات لدينا، ويحمي دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية تقوم على مبادئ وثيقة إعلان الاستقلال»[5].

لكن زعيم المعارضة يائير لبيد وزعيم حزب «المعسكر الرسمي» بيني غانتس سارعا إلى رفض المقترح مع تقديرهما لجهود هيرتسوغ، مشترطين وقف عملية سن التشريعات المتعلقة بالتعديلات في النظام القضائي قبل أي حوار[6].

وهذا الوضع دفع هيرتسوغ إلى التحذير من الوضع الذي دخلت فيه إسرائيل، فقال بتاريخ 6 آذار/ مارس 2023: «إننا نعيش إحدى أشد الفترات التي تشهدها دولة إسرائيل (..) هذه معضلة كما يبدو! لا توجد صواريخ ولا ملاجئ ولا صفارات إنذار.. لكن كلنا ندرك في قرارة أنفسنا أننا نواجه خطرا من درجة عليا، فلم يسبق أن سمعنا أو رأينا سلوكا كهذا في قطاعات واسعة»[7].

مبادرات هيرتسوغ جاءت بعد تسعة أسابيع من انطلاق تظاهرات المعارضة التي تنظم مساء كل أيام السبت، ويضاف لها يوم آخر خلال الأسبوع. وشهدت هذه

التظاهرات صدامات عنيفة خلال محاولات الشرطة الإسرائيلية منع المتظاهرين من إغلاق الطرق الرئيسية في تل أبيب. خاصة يوم السبت 4 آذار/ مارس 2023 ما أوقع إصابات في صفوف المتظاهرين إثر إلقاء عناصر الشرطة قنابل الصوت بشكل مباشر عليهم.

وقررت المعارضة تنظيم ما أطلقت عليه «يوم المقاومة/ المعارضة الوطني» الخميس 9 آذار/ مارس 2023، الذي شهد أيضا صدامات عنيفة خاصة في تل أبيب استخدمت خلالها الشرطة الإسرائيلية مركبة رش المياه، والخيالة لفتح الطرق وإبعاد المتظاهرين عنها.

وهذا الوضع دفع هيرتسوغ إلى إلقاء خطاب متلفز هاجم فيه خطة التعديلات القضائية، وقال إن مقترح قوانين الإصلاح القضائي كابوس مدمر يقوض الأسس الديمقراطية، وإنه يجب أن يتم تجاوزه. ووصف مشاهد قمع الشرطة للمتظاهرين بأنها كابوس. وطالب أطراف الأزمة في إسرائيل بالتوصل لاتفاق سريع لأن التشريعات المطروحة من قبل الائتلاف الحكومي مرفوضة ومدمرة، ويجب الاستعاضة عنها بتشريعات متوافق عليها من قبل كافة الأطراف. واعتبر هيرتسوغ أن السلطة القضائية هي الحامي للنظام السياسي والموازن بين السلطات الثلاث، وبقاءها مستقلة مصلحة عليا. كما خاطب هيرتسوغ حكومة نتنياهو والائتلاف الحكومي قائلا «صحيح أنكم منتخَبون لكن هذا لا يعني أنكم سادة الشعب، بل موظفون لخدمته»[8].

وحذر هيرتسوغ من أن الوضع في إسرائيل قد يصل إلى نقطة اللاعودة ويقود إلى الهاوية، قائلا «أمامنا خيار واحد إما الكارثة وإما حل الأزمة». وقال لأطراف الأزمة «التاريخ سيحاسبكم.. فكونوا على قدر المسؤولية»[9].

وخاطب هيرتسوغ بتاريخ 15 آذار/ مارس 2023 الإسرائيليين وقدم مقترحا جديدا مفصلا، حذر فيه من اقتتال إسرائيلي-إسرائيلي وقال إن «من يظن أن الحرب الأهلية هي حد لن نصل إليه، فهو لا يدرك شيئا»[10].

نتنياهو يرفض تدخل هيرتسوغ

لكن مقترح هيرتسوغ رفِض فورا من قبل الائتلاف الحكومي. وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إن «قادة الائتلاف الحكومي رفضوا المقترح الذي قدمه الرئيس هيرتسوغ لأن فيه بنودا رئيسية تجعل الوضع القائم دائما ولا تقدم التوازن المطلوب بين السلطات في إسرائيل، وهذه حقيقة مؤسفة»[11].

لاحقا كشفت القناة 13 العبرية تسريبا لأقوال لنتنياهو في جلسة مغلقة تناول فيها تحذير هيرتسوغ من الحرب الأهلية بين الإسرائيليين. قال فيها: «الدم سيلطخ أيدي رئيس الدولة يتسحاق هيرتسوغ».

فعليا فإن مقترح هيرتسوغ يفرغ خطة تعديل النظام القضائي من مضمونها تماما، لتضمنه بنودا تجرد الائتلاف الحكومي من سعيه لإقرار قوانين مثل تجاوز المحكمة العليا، كما يرفض مقترح هيرتسوغ التعديلات التي تمنح الائتلاف الحكومي الأغلبية في لجنة تعيين القضاة. كما يعتبر آراء المستشارين القانونيين للحكومة وفي الوزارات ملزمة للوزارات والهيئات الحكومية.

لهذا رفض الائتلاف الحكومي المقترح، فيما رحبت به المعارضة؛ فقال زعيم المعارضة يائير لبيد «دولة إسرائيل تتمزق وعلينا القيام بكل جهد من أجل منع التدهور الاقتصادي والأمني والاجتماعي الذي يمس بالحصانة الوطنية. علينا التعامل مع مقترح الرئيس من منطلق الاحترام لمكانته، ولجديته التي كتب بها وللقيم في أساسه. ورد الائتلاف على المقترح هو تحقير لمؤسسة الرئاسة، واستهانة تامة بجدية اللحظة، وقضاء على فكرة أننا شعب واحد. وطالما أن الائتلاف الحكومي مستمر في سن القوانين المتطرفة والمدمرة، فالخطر على الديمقراطية الإسرائيلية لم يمر وسنواصل الكفاح من أجل إسرائيل يهودية، ديمقراطية، ليبرالية قوية»[12].

ومع توجهات الحكومة الإسرائيلية إلى تعديل النظام القضائي، حذر وزير الجيش ورئيس الأركان السابق بيني غانتس رئيس الحكومة نتنياهو من حرب أهلية بين الإسرائيليين سيكون نتنياهو نفسه مسؤولا عنها فقط كي ينجو بنفسه من المحاكمة. وقال غانتس مخاطبا نتنياهو: «إن كنت تخشى ظلما في محاكمتك، فلا تصحح هذا الظلم بظلم الدولة والمجتمع الإسرائيلي. فهذا عمل غير وطني وغير صهيوني (...) وإذا مضيت في هذا الطريق فإن المسؤولية عن الحرب الأهلية في المجتمع الإسرائيلي ستكون ملقاة عليك.. وأنا أقول لك اليوم بشكل واضح، لقد اخترتَ العار.. وسنختار نحن الكفاح العادل»[13].

أما زعيم المعارضة يائير لبيد فقال «الخطة التي قدمها (وزير القضاء ياريف) ليفين مكونة من كلمات معقدة سيكون لها معنى بسيط ومخيف: سيكون لهذه الحكومة قوة مطلقة، ولن تكون هناك أية هيئة للرقابة عليها. وفي كل مرة تشعر أن القوانين تعرقلها فإنها ستقوم بتغيير هذه القوانين»[14].

وقد تكون هذه أدق وأقرب الكلمات لتوصيف الوضع، علما أنها جاءت في وقت

مبكر نسبيا (في شهر كانون الثاني/ يناير)، وقبل تصاعد التظاهرات والمواقف، لكنها تنم عن إدراك المعارضة الإسرائيلية للتبعات المترتبة على تمرير تشريعات «التعديلات القضائية»، من تحييد للقضاء أولا، ثم القدرة على سن أي قوانين تروق لهم.

ولخص الصحفي الإسرائيلي بن كسبيت الوضع بالقول «لا يوجد لغم إلا وتسعى هذه الحكومة إلى الدوس عليه. مجموعة من الأشخاص غير المؤهلين في أحسن الأحوال، ومهووسين بإشعال الحرائق في أسوئها؛ كل يعمل على تفكيك الدولة في مجاله: بن جفير وسموتريتش يخربان الأمن، وليفين وروتمان في القضاء، لكن أكثر ما يُقلق هو القائد، الذي يتولى رسميا عملية تفكيك الدولة.. بنيامين نتنياهو»[15].

وأضاف بن كسبيت أن القوانين الإسرائيلية ستأتي بنتائج عكسية فـ«هناك عشرات الأمثلة لكن أفضلها هو قانون حصانة ضباط وجنود الجيش الذي يسعى بن جفير لتقديمه. لا يوجد خبير قانوني إلا ويدرك أن هذا القانون سيحقق نتائج عكسية: هذا القانون هو الذي سيؤدي إلى تسليم مقاتلي وضباط الجيش وسلاح الجو إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي»[16].

المخاوف الأمنية تضرب الائتلاف الحكومي

مع تصاعد حراك المعارضة والتحذيرات الداخلية والخارجية ضد خطة التعديلات القضائية، شهدت إسرائيل على المستويين الأمني والعسكري انقسامات انعكس جزء منها في الخلافات بين وزير الأمن القومي إيتمار بن جفير ومفوض عام الشرطة الإسرائيلية يعكوف شبتاي، إذ اعتبر بن جفير أن الشرطة الإسرائيلية لا تستخدم «الشدة» الكافية في التعامل مع متظاهري المعارضة خاصة عندما يقومون بإغلاق الشوارع الرئيسية خلال احتجاجاتهم. وقال في مقابلة للقناة 13 العبرية عشية «يوم المقاومة الوطنية» الذي نظمته المعارضة الخميس 9 آذار/ مارس 2023 «إن الشرطة في الشهرين الأخيرين لم تكن جريئة بما يكفي، لكنها حسنت أداءها في الأسبوع السابق» في إشارة إلى استخدام الشرطة قنابل الصوت ضد المتظاهرين في تل أبيب[17].

وإثر امتناع قائد شرطة تل أبيب عميحاي آشد استخدام الشدة ضد المتظاهرين أقاله بن جفير بقرار مباشر منه ونقله إلى منصب آخر أقل أهمية، ما أثار انتقادات سياسية، وفي صفوف الشرطة الإسرائيلية. ودافع بن جفير عن قراره قائلاً إن مفوض عام الشرطة شبتاي «سبق أن قال له إن آشد قائد فاشل وغير مهني»[18].

وسارعت المستشارة القضائية للحكومة الإسرائيلية جالي بهراف- ميارا إلى تجميد قرار بن جفير إقالة ونقل آشد لاحتمال وجود مخالفات قانونية في هذا القرار، واعتمد شبتاي قرار المستشارة القضائية، ما أثار غضب بن جفير الذي اتهمها بأنها «يسارية ذات أجندة واضحة»[19].

لاحقاً قال شبتاي في جلسات مغلقة إن بن جفير يعيق عمل الشرطة، وأضاف أن بن جفير يتعامل مع قضايا تافهة فيما تستعد الشرطة لحلول شهر رمضان.. وأنه (شبتاي) يواجه صعوبة في العمل معه. واتهم شبتاي بن جفير بأنه يتجاوزه ويقوم بالتواصل بشكل مباشر مع قادة صغار في الشرطة ما يعرقل عملها بشكل منظم ويكسر التسلسل القيادي وبنية الشرطة لدرجة أن «قادة ألوية الشرطة يسألونني من هو قائد الشرطة الفعلي، أنت أم هو؟»[20].

ورغم التوتر الذي تسبب به بن جفير في صفوف جهاز الشرطة، إلا أن نتنياهو قدم لبن جفير هدية مقابل عدم عرقلته تجميد عملية سن قوانين التعديلات القضائية، تتمثل في الموافقة على إقامة جهاز أمني جديد يكون تابعا بشكل مباشر له تحت مسمى «الحرس الوطني». وتوقع قادة سابقون في الشرطة الإسرائيلية أن تتسبب هذه الخطوة بتفجير صراع مستقبلي بين الشرطة وهذا الجهاز الذي قد يصبح جيش أو ميليشيا بن جفير الخاصة[21].

نتنياهو المحرك الحقيقي لسن قوانين التعديلات القضائية

مع توالي التحذيرات خاصة في المستوى الأمني لخطورة الوضع في ظل إمكانية حدوث تصعيد فلسطيني، وتصاعد رفض الخدمة العسكرية من قبل قوات الاحتياط في أكثر من فرع في الجيش الإسرائيلي (القوات البرية، وسلاح الجو، بمن في ذلك الطيارون الحربيون ومسيرو الطائرات بدون طيار، وقوات النخبة في البحرية، ووحدة الاستخبارات الإلكترونية 8200، وغيرها) وصولا إلى تصريحات صدرت عن قادة سابقين في الجيش بمن فيهم رؤساء أركان سابقون (جنرالات احتياط) أكدوا رفضهم الامتثال للأوامر العسكرية في حالة استدعائهم إن تم تمرير رزمة قوانين «التعديلات القضائية». مع كل هذا تصاعدت التحذيرات من قبل المنظومة الأمنية الإسرائيلية من خطورة الوضع، الأمر الذي دفع وزير الجيش الإسرائيلي يوءاف جالانت إلى الإعلان عن نيته عقد مؤتمر صحفي بتاريخ 24 آذار/ مارس، قالت وسائل الإعلام العبرية إنه سيدعو فيه إلى وقف سن قوانين «التعديلات القضائية» بشكل فوري لإعطاء فرصة للحوار ولتجنب تدهور الوضع أكثر. نتنياهو الذي كان يستعد للسفر إلى بريطانيا في زيارة

رسمية أعلن عن تأجيل موعد إقلاع رحلته واستدعى جالانت إلى لقاء عاجل وأعلن أنه سيلقي بيانا صحفيا في وقت لاحق، فيما اعتبر قادة في الليكود دعوة جالانت خطوة لوقف عملية تشريع القوانين التي تستهدف القضاء تهديدا للائتلاف الحكومي[22].

ويبدو أن القلق في صفوف قادة الجيش يتصاعد خشية انضمام جنود من القوات النظامية (الجنود والضباط الذين يخدمون بشكل منتظم وليس في قوات الاحتياط) إلى حركة رفض الخدمة العسكرية[23]، ما يعني بداية حدوث تمرد في داخل الجيش نفسه، وهذا الأمر دفع جالانت إلى البحث عن حلول للأزمة قبل تصاعدها.

وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن جالانت طلب عقد لقاء مع وزير الجيش ورئيس الأركان السابق بيني جانتس رئيس حزب «المعسكر الوطني» المعارض، وطلب منه تقديم مقترحات للحلول، فأبلغه أن الحل بوقف سن القوانين التي تستهدف النظام القضائي، وأنه إن تم سن هذه القوانين، فلن يبقى أي مجال للحلول[24].

"رفض الخدمة".. الظاهرة التي كسرت جالانت

النقطة التي أثارت قلق جالانت بشكل جدي تمثلت في معلومات استخبارية توفرت له من عدة مصادر في الجيش والشاباك عن إمكانية انضمام جنود في القوات النظامية العاملة إلى رافضي الخدمة، ما يشكل خطرا أمنيا إستراتيجيا على إسرائيل في ظل التصعيد في الضفة وحلول شهر رمضان، والتحديات الأمنية التي تواجهها إسرائيل إقليميا[25].

وحذر الرئيس الإسرائيلي من الوضع داخل الجيش وقال «أنا أظن أننا كلنا متفقون أن الجيش يجب أن يكون خارج هذا الوضع بشكل مطلق. لا يجب إدخال الجيش في هذا الجدل. جيش الدفاع الإسرائيلي هو جيشنا كلنا، يدافع عنا، وهو حيوي بالنسبة لنا، ومهم لنا، وأبناؤنا وبناتنا يخدمون في القوات النظامية والاحتياط ونحن نأمل أن يبقى الجيش خارج الجدل»[26].

هذا الوضع دفع جالانت إلى الإعلان عن دعوته إلى وقف سن قوانين، مستغلا غياب نتنياهو الذي كان في زيارة لبريطانيا، وانضم ثلاثة من أعضاء الكنيست من الليكود إلى دعوة جالانت، وفور عودة نتنياهو من لندن أعلن عن إقالة جالانت من منصبه، ما تسبب بجدل كبير في الائتلاف الحكومي نفسه، ورفع

من معنويات المعارضة التي رأت في موقف جالانت تصدعا في الائتلاف الحكومي، ومع خروج مئات الآلاف ودعوات اليمين إلى الخروج في تظاهرات مضادة، أعلن نتنياهو بالتوافق مع معظم أركان الائتلاف الحكومي بمن فيهم وزير القضاء ليفين وبن جفير وسموتريتش عن تجميد سن القوانين التي تستهدف القضاء لإتاحة المجال لحوار شامل حولها برعاية الرئيس الإسرائيلي هيرتسوغ.

تحذيرات اقتصادية

كان أول التحذيرات التي وجهت لإسرائيل من الانعكاسات السلبية لقوانين التعديلات القضائية متعلقاً بالجانب الاقتصادي. ففي أواخر شهر كانون الثاني/يناير وقع مئات الاقتصاديين الإسرائيليين، على عريضة حذروا فيها من أن خطة حكومة بنيامين نتنياهو لإضعاف الجهاز القضائي، ستلحق ضررا «غير مسبوق» بالاقتصاد الإسرائيلي، وذلك غداة تعبير محافظ بنك إسرائيل، أمير يارون، عن مخاوفه من أن تؤدي الخطة القضائية إلى الإضرار بشدة بالتصنيف الائتماني لإسرائيل[27].

وحذر الاقتصاديون من تقليص الاستثمارات في قطاع «التكنولوجيا المتقدمة» الإسرائيلي. وقالوا إن «هناك قلقاً بالغاً من أن يؤدي إضعاف النظام القضائي إلى أضرار طويلة الأمد لمسار نمو الاقتصاد ونوعية حياة سكان إسرائيل»، وأشاروا إلى «دراسات سابقة أجراها اقتصاديون حائزون على جائزة «نوبل»، أثبتت أن وجود قوة سياسية كبيرة في أيدي المجموعة الحاكمة دون ضوابط وتوازنات قوية، قد يؤدي بالبلاد إلى التخلف الاقتصادي»[28].

وعمليا «قامت عدة شركات بسحب استثمارات بمليارات الدولارات من الاقتصاد الإسرائيلي إلى الخارج، الأمر الذي يرى محللون وخبراء اقتصاد أنه مؤشر للمستقبل، من باب أن المستثمرين يتخوفون من قلاقل، وعدم وجود جهاز قضائي يحمي النظام الاقتصادي القائم[29].

ورأى مراقبون أن هذا بداية كرة ثلج قد تتدحرج بسرعة. ففي جلسة للحكومة الإسرائيلية قال وزير الاقتصاد نير بركات إنه التقى بالعشرات من المدراء التنفيذيين في قطاع التقنية العالية (الهايتك)، وإنهم حذروه جميعا من انهيار اقتصادي. وقال إن مصلحة الحكومة هي متابعة المفاوضات والتوصل إلى حل وسط بشأن التعديلات في قوانين الجهاز القضائي والاستشارة القانونية، لمنع الضرر الذي يحذّر منه الجميع. وسأل بركات الخبيرة الاقتصادية الأولى في وزارة المالية، شيرا غرينبرغ، «ما إذا هذه التحذيرات صحيحة»، فأجابت: «يمكن أن

تبدأ كرة ثلجية وتدمر الاقتصاد بشدة». وقال محافظ البنك المركزي يارون إن هذا قد يبدأ في يوم واحد ويسبب ضرراً جسيماً للاقتصاد الإسرائيلي، من الصعب جدا إيقافه[30].

تداعيات قضائية دولية

إلى جانب إضعاف القضاء ومنح السلطتين التشريعية والتنفيذية صلاحيات غير محدودة، فإن التحذيرات من تداعيات قوانين التعديلات القضائية ذهبت أبعد من ذلك، لتعتبر أن إضعاف النظام القضائي في إسرائيل قد يعرض جنودها وقادتها السياسيين إلى إمكانية المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية. وحسب البروفيسور يوفيل شيني، فإن إضعاف مكانة المستشار القضائي للحكومة ومحكمة العدل العليا اللذين يراقبان احترام إسرائيل لقوانين الحرب، سيقرب من الصدام بين إسرائيل ومحكمة الجنايات الدولية وسيصعب من قدرة إسرائيل على تمثيل الجنود والمسؤولين الكبار في المنتديات المختلفة»[31].

وخلص البروفيسور شيني إلى القول إن التغييرات في النظام القانوني -سواء من حيث جوهرها أو من حيث كيفية النظر إليها في العالم- قد تضر بشكل خطير بقدرة إسرائيل وفقهاء القانون الذين يمثلونها في المحافل الدولية في الادعاء بعدم وجود ثغرات في نظامها القضائي في مواجهة المحكمة الجنائية الدولية، التي تجري حاليا تحقيقاً جنائياً في عدد من الشكاوى المرفوعة ضد إسرائيل، وكذلك سيضعف الثقة في قدرة المحاكم الإسرائيلية على النظر في القضايا التي يمكن أن تنظر فيها المحاكم الأجنبية. ولهذا تأثير حقيقي على درجة أن يصبح القادة العسكريون وكبار المسؤولين الإسرائيليين عرضة للمحاكمة أمام القضاء الدولي. علاوة على ذلك، فإن إضعاف النظام القضائي يزيد من مخاطر اعتماد تدابير وقوانين يُنظر إليها على أنها مخالفة للقانون الدولي وستؤدي إلى محاولات لفرض مسؤولية جنائية دولية على المتورطين[32].

تحذيرات دولية

لم ينحصر الجدل حول مشاريع قوانين التعديلات القضائية في الائتلاف الحكومي المبادر لها، أو في المعارضة، فقد أثارت رزمة التشريعات هذه جدلا على أكثر من مستوى وقطاع في إسرائيل وخارجها. وشملت تحذيرات دولية من إمكانية تحول إسرائيل إلى دولة «ديكتاتورية»، إلى التأثير السلبي لهذه القوانين على اقتصاد إسرائيل، مرورا بالتحذيرات الأمنية التي كان لها أثر كبير في مجريات الأحداث، وصولا إلى التحذيرات من انقسام المجتمع الإسرائيلي

وإمكانية حدوث حرب أهلية بين الإسرائيليين.

قلق غربي من "إسرائيل ديكتاتورية"

لعل أول التحذيرات التي وجهت بشكل صريح لنتنياهو من تأثير التعديلات القضائية على المنظور الغربي لإسرائيل جاءت من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي قال لنتنياهو إنه إذا لم تكن هناك تغييرات على خطط حكومته بعيدة المدى لإصلاح النظام القضائي، «فستستنتج باريس أن إسرائيل خرجت عن المفهوم المشترك للديمقراطية»[33]. كما قال ماكرون إن خطة الإصلاح القضائي المقترحة «تهدد بكسر سلطة المحكمة العليا، القوة المضادة المؤسساتية الوحيدة في الحكومة»[34].

الولايات المتحدة.. توتر غير مسبوق مع إسرائيل

ولم تتوقف الرسائل الغربية القلقة تجاه ما يحدث في إسرائيل عند ماكرون، فانضمت الولايات المتحدة مبكرا إلى فرنسا في تحذير إسرائيل من تبعات «خطة إصلاح القضاء»، وقال السفير الأميركي في إسرائيل توم نايدس «نقول لرئيس الحكومة، كما أقول لأبنائي، اضغط على الفرامل، خفف السرعة، وحاول التوصل لإجماع، اعمل على جمع كافة الأحزاب»[35].

وأغضبت هذه التصريحات نتنياهو الذي عقب عليها -دون الإشارة مباشرة إلى السفير الأميركي- بالقول «على كافة الدول الديمقراطية احترام إرادة الشعوب الحرة، كما نحترم نحن قراراتهم الديمقراطية»[36].

فيما قال وزير المالية بتسلئيل سموتريتش إنه «يتوقع ألا تتدخل الولايات المتحدة في السياسة الإسرائيلية الداخلية»[37].

ومع إصرار نتنياهو والائتلاف الحكومي على مواصلة سن القوانين، تصاعدت التصريحات الأميركية، لدرجة وصف CNN للوضع بأنه تبادل للانتقادات اللاذعة بين الطرفين. وكتبت الشبكة الأميركية «رئيس الحكومة إسرائيل المتورط بنيامين نتنياهو يصعد في خلاف نادرا ما يحدث ضد الرئيس الأميركي جو بايدن، رافضا ضغط البيت الأبيض بعد انتقادات بايدن لجهود نتنياهو المثيرة للجدل لإضعاف السلطة القضائية في إسرائيل»[38].

وكان بايدن قال في وقت سابق «مثل الكثيرين من داعمي إسرائيل أنا قلق جدا... لا يمكنهم أن يواصلوا هذا المسار... وآمل أن يتصرف رئيس الحكومة بشكل

يتمكن من خلال من تقديم بعض التنازلات الحقيقية»[39].

وسارع نتنياهو مرة أخرى للرد على تصريحات بايدن فكتب على تويتر «إسرائيل دولة ذات سيادة، وتتخذ قراراتها بناء على إرادة شعبها وليس بناء على ضغوط خارجية، بما فيها من أفضل أصدقائها»[40].

وبلغت التصريحات ذروتها عندما سئل بايدن من قبل الصحفيين إن كان سيوجه دعوة لنتنياهو لزيارة البيت الأبيض، بعد إعلانه عن وقف عملية سن القوانين التي تستهدف القضاء، قال بايدن إن «ذلك لن يكون في المستقبل القريب»، وجاءت هذه التصريحات بعد أن قال السفير الأميركي في إسرائيل توم نايدس إن الولايات المتحدة ترحب بقرار نتنياهو تجميد عملية سن القوانين... وأنه يمكن أن يتلقى رئيس الحكومة الإسرائيلية دعوة إلى البيت الأبيض بعد عيد الفصح». لاحقا تراجع نايدس عن هذا التصريح وقال إنه «لا يوجد تاريخ محدد لمثل هذه الزيارة»، فيما قال متحدث باسم مجلس الأمن القومي التابع للبيت الأبيض إنه «لا توجد أية خطط متعلقة بزيارة لنتنياهو إلى واشنطن»[41].

ألمانيا.. قلق عظيم

وفي برلين عبر المستشار الألماني أولاف شولز عن «قلقه العظيم» مما تقوم به حكومة نتنياهو موجها انتقادا نادرا للحكومة الإسرائيلية بسبب خطط الإصلاح القضائي التي أطلقت تظاهرات احتجاجية. وحث شولز نتنياهو في مؤتمر صحفي مشترك لهما في برلين على تقديم تنازلات حول هذه الإصلاحات. «بصفتنا شركاء في القيم الديمقراطية وأصدقاء مقربين لإسرائيل فإننا نتابع الجدل [حول خطط الإصلاح القضائي] بقلق عظيم.. إن استقلالية القضاء هي مصلحة ديمقراطية عليا»[42].

لكن نتنياهو دافع عن خطة التعديلات القضائية وقال ردا على تعليقات شولز إنه «يقال إنني حاكم يلغي الديمقراطية. لن يتطلب الأمر وقتا طويلا لإدراك أن ذلك سخيف وعبثي»[43].

بريطانيا.. الالتزام بقيم الديمقراطية

كذلك أشار رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك إلى خطة التعديلات القضائية خلال زيارة لنتنياهو إلى لندن، وقال مكتب سوناك «لقد شدد رئيس الحكومة على أهمية التمسك بالقيم الديمقراطية التي تقوم عليها علاقتنا، بما في ذلك الإصلاحات القضائية المقترحة في إسرائيل»[44].

وفي مسعى لتخفيف مثل هذه الانتقادات «نقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مسؤول إسرائيلي قوله إن سوناك طرح موضوع خطة إضعاف جهاز القضاء، وادعى أنه خصص أقل من دقيقة له»[45].

الأمم المتحدة.. مخاوف على حقوق الإنسان واستقلالية القضاء

ودعا المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك إسرائيل إلى تعليق مشروع «الإصلاحات القضائية» خشية تأثيرها على حقوق الإنسان واستقلالية القضاء. وقال إن «الإصلاحات القضائية» ستقوض إلى حد كبير «قدرة القضاء على حماية الحقوق الفردية» ودعم سيادة القانون باعتباره وسيلة رقابة مؤسسية فعالة على السلطتين التنفيذية والتشريعية. وعبر تورك عن خشيته من أن هذه التعديلات «إن أُقرت» فإنها ستؤدي إلى إضعاف حماية حقوق جميع الأشخاص، خاصة المجتمعات والمجموعات الأكثر هشاشة والأقل قدرة على الدفاع عن حقوقها[46].

الوضع الحالي.. تجميد مؤقت للأزمة

رغم تجميد بنيامين نتنياهو عملية سن قوانين التعديلات القضائية، فإن فرص التوصل لحل وسط تبدو بعيدة جدا، فالظروف التي دفعت الائتلاف الحكومي لسن هذه القوانين لا تزال قائمة، وتتركز في جانبين: الأول المصلحة الشخصية لنتنياهو في سن قوانين قد توفر الحصانة له من المحاكمة في قضايا الفساد الموجهة له (أقر أحدها بشكل نهائي في الكنيست وقدمت طعونات فيه أمام المحكمة العليا)، والجانب الثاني يتمثل في رغبة قادة في الليكود مثل وزير القضاء ياريف ليفين وفي شركائه في الائتلاف من أحزاب الصهيونية الدينية التي يمثلها فعليا سيمحا روتمان رئيس لجنة التشريعات في الكنيست، والأحزاب الحريدية في سن قوانين تجعل الحكومة والكنيست يتغلبان على القضاء لفرض الرؤية السياسية والدينية لها، وتعطيل قدرة القضاء على إعاقة ذلك، حتى لو كانت هذه القوانين تخالف قوانين الأساس في إسرائيل.

بالمقابل، ترى المعارضة أن هذه القوانين تشكل تحويلا لإسرائيل من دولة ديمقراطية إلى ديكتاتورية، وتطالب بإلغاء الفكرة كلها أو بتغييرات جوهرية في بعض القوانين، بما يعيق تماما ما تسعى إليه أحزاب الائتلاف الحكومي.

تضاف إلى ذلك التصريحات التي يصدرها قادة الأحزاب في الائتلاف والتي تشير إلى تقديم نتنياهو تعهدات لهم بأن عملية سن القوانين ستستكمل

بعد فترة قصيرة، في إشارة إلى ثقته أن فرص التوصل لتوافق مع المعارضة حول الإصلاحات القضائية معدومة. فحسب مصادر في الائتلاف الحكومي تحدثوا عن الحوار مع المعارضة حول التعديلات القضائية فإن «قادة في حزب المعسكر الرسمي (يقوده بيني غانتس) قالوا إنه لن يكون هناك قاضٍ واحد يمكن تعيينه بأغلبية عادية في الائتلاف، وهم بهذه التصريحات قضوا على الحوار وعلى فكرة محاولة التوصل لتوافق شامل على كافة التفاصيل... وهناك حالة تشاؤم كبيرة في مقر الرئاسة لإمكانية التوصل لتوافق على مستوى وطني»[47].

بالمقابل رد بيني غانتس زعيم المعسكر الرسمي على تصريحات الائتلاف بالقول «أرسلنا طاقما محترفا وخبيرا بهدف واضح هو حماية الديمقراطية الإسرائيلية ومنع حرب أهلية، ولن نتنازل عن ديمقراطيتنا، ولن نسمح بتسييس السلطة القضائية»[48].

وفي ظل هذا التوتر دعا الرئيس الإسرائيلي هيرتسوغ الطرفين إلى «النظر إلى الواقع وإعطاء فرصة حقيقية للحوار، فالتحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية كبيرة جدا، والمزج بين اليهودية والديمقراطية هو دمج رائع يجب الحفاظ عليه، وحصلنا على فرصة لمحاولة تغيير الاتجاه، ومحاولة قيادة العملية التي قد تكون جيدة وسليمة للأمة التي تخوض جدلا صعبا، فلنعطِ ذلك فرصة»[49].

وتعكس رسالة هيرتسوغ تشاؤمه من إمكانية التوصل لتوافق وصعوبة الحوار من ناحية، واستعداد كل طرف من الطرفين كما يبدو لتحميل الطرف الآخر المسؤولية عن فشل هذا الحوار من ناحية أخرى.

الهوامش:

1 - سيُعتمَد هنا مصطلح «التعديلات القضائية» أو «تعديلات النظام القضائي» حسب السياق، كمصطلح محايد في وصف ما تقول الحكومة الإسرائيلية إنها «إصلاحات قضائية» وما تقول المعارضة إنها «انقلاب قضائي»، لتجنب الدلالات الإيجابية أو السلبية التي يحملها الوصفان الأخيران.

2 - **قناة 13**، «رسالة ليفي لنتنياهو: إن توقفت عملية سن القوانين ولو ليوم واحد فسأستقيل»، 2023/2/3. https://bit.ly/3ypXrxY

3 - **معاريف**، «رسالة ليفي لنتنياهو: إن توقفت عملية سن القوانين ولو ليوم واحد فسأستقيل»، 3/2023/2. https://bit.ly/3ypXrxY

4 - **يسرائيل هيوم**، «تفاصيل جديد حول مقترح الرئيس: تقدم في الاتصالات وألغام في الطريق»، 2023/6/3، https://bit.ly/3ypXrxY

5 - **كالكاليست**، «هيرتسوغ: نحن قريبون من مقترح متفق عليه؛ لبيد وغانتس: نقدّر الجهود، لكن يتوجب وقف عملية سن القوانين»، 2023/6/3. https://bit.ly/424CLcc

6 - المصدر نفسه.

7 - **معاريف**، «هيرتسوغ في إعلان درامي: قريبون جدا من مقترح متفق عليه حول الإصلاحات القضائية»،. 2023/6/3. https://bit.ly/3ZNxDYu.

8 - **يديعوت أحرونوت**، «هيرتسوغ يدعو للتخلي عن الإصلاحات القضائية: خطة مدمرة تقوض أسس الديمقراطية»، 2023/9/3، https://bit.ly/429ycO0.

9 - المصدر نفسه.

10 - **معاريف**، «هيرتسوغ يقدم مقترحه: الحرب الأهلية خط أحمر ولن أسمح بحدوثها»، https://bit.ly/40fwSYv.2023/15/6.

11 - بنيامين نتنياهو (@netanyahu)، «بنود رئيسية في المقترح الذي قدمه الرئيس هيرتسوغ تجعل الوضع القائم دائما ولا تقدم التوازن المطلوب بين السلطات في إسرائيل»، **تويتر**، 2023/15/6، 10:45م، https://bit.ly/3YSohcA.

12 - يائير لبيد (@yairlapid)، «دولة إسرائيل تتمزق وعلينا القيام بكل جهد من أجل منع التدهور الاقتصادي والأمني والاجتماعي الذي يمس بالمناعة الوطنية. علينا التعامل مع مقترح الرئيس من منطلق الاحترام لمكانته»، **تويتر**، 2023/15/6، 9:34م، https://bit.ly/42jdECA.

13 - **يديعوت أحرونوت**، «غانتس لنتنياهو: المسؤولية عن الحرب الأهلية ستكون عليك. رئيس الحكومة: نعمل بتكليف من مليوني مواطن»، 2023/9/1، https://bit.ly/3mHkxgR

14 - المصدر نفسه.

15 - بن كسبيت، «نتنياهو أدخل إسرائيل في عملية تفكيك مستعجلة. وهو ليس مؤهلا لإدارة الدولة»، **موقع والا**، (بالعبرية)، 2023/13/3، https://bit.ly/3lavqr89

16 - المصدر نفسه.

17 - **قناة 13**، «بن جفير: الشرطة في الشهرين الأخيرين لم تكن جريئة بما يكفي»، 2023/8/5، https://bit.ly/3M7licO

18 - **القناة 7**، «بن جفير: شبتاي قال لي منذ البداية - آشد فاشل وغير مهني»، 2023/11/3، https://bit.ly/40wIsi6

19 - **قناة 13**، «مفوض عام الشرطة يجمد قرار إقالة قائد منطقة تل أبيب: «بن جفير هو الذي حدد توقيت القرار»»، 2023/10/3، https://bit.ly/3KoSfRO

20 - **هآرتس، شبتاي**، «بن جفير يعرقل عمل الشرطة، وقادة ألوية الشرطة يسألونني من هو قائد الشرطة الفعلي، أنت أم هو»، 2023/14/3، https://bit.ly/3KoSfRO

21 - **قناة 12**، «قادة سابقون للشرطة ضد الحرس الوطني التابع لن جفير: وصفة لكارثة قومية»، 2023/31/3، https://bit.ly/3nB1PYO

22 - **يديعوت أحرونوت**، «جالانت يعمل على وقف التشريع، مسؤولون في الليكود: «هذا يهدد الائتلاف الحكومي»»، 2023/23/3، https://bit.ly/3LPvYh0

23 - دان آركين، «السياسة تعمقت داخل صفوف الجيش»، **مجلة Israel Defense**، 2023/23/3، https://bit.ly/40x0Ve1.

24 - يديعوت أحرونوت، جالانت يعمل على.

25 - تال ليف رام، «الوضع الأمني- الإستراتيجي الإسرائيلي ليس على رأس أولويات الحكومة»، **معاريف**، 2023/24/3، https://bit.ly/42UIB

26 - **معاريف**، «هيرتسوغ في إعلان درامي: قريبون جدا من مقترح متفق عليه حول الإصلاحات القضائية»، 2023/6/3، https://bit.ly/3ZNxDYu.

27 - **عرب 48**، «خبراء: إضعاف الجهاز القضائي سيلحق ضررا غير مسبوق بالاقتصاد الإسرائيلي»، 2023/6/3، https://bit.ly/3ZNxDYu.

28 - المصدر نفسه.

29 - برهوم جرايسي، «هل سيتضرر الاقتصاد الإسرائيلي من قوانين الانتقاص من الجهاز القضائي؟»، **مدار**، 2023/27/2، https://bit.ly/42VblpE

30 - المصدر نفسه.

31 - يوفيل شيني، «نهاية «الهالة الديمقراطية»: إضعاف النظام القضائي سيزيد من انكشاف الجنود والمسؤولين الإسرائيليين أمام القضاء الدولي»، **المعهد الإسرائيلي للديمقراطية**، 2023/12/2، https://bit.ly/3G7y204

32 - المصدر نفسه.

33 - **ذي تايمز أوف إسرائيل**، «ماكرون يحذر نتنياهو بشأن خطة الإصلاح القضائي والمستوطنات»، 2023/3/3. https://bit.ly/3ZoYf0Z

34 - المصدر نفسه.

35 - **Reuters**, "'Pump the brakes', US envoy tells Netanyahu on judicial changes", 19/22023/. https://reut.rs/3Zvu2xn

36 - Ibid

37 - Ibid

38 - **CNN**, "Biden and Netanyahu trade barbs over plan to weaken courts as Israel rejects 'pressure' from White House", 19/3/2023. https://cnn.it/3nAkXGl

39 - Ibid

40 - بنيامين نتنياهو (@netanyahu)، «إسرائيل دولة ذات سيادة، وتتخذ قراراتها بناء على إرادة شعبها وليس بناء على ضغوط خارجية، بما فيها من أفضل أصدقائها»، **تويتر**، 2023/29/3، 12:58ص. https://bit.ly/3M2Q4EE.

41 - **Axios**, "Biden says Netanyahu won't get White House invitation in "near term"", 29/3/2023. https://reut.rs/3Zvu2xn

42 - **Politico**, "In rare rebuke, Germany's Scholz voices 'great concern' over Israel's judicial reforms", 16/3/2023. https://politi.co/3G2PkLZ

43 - **عرب 48**، «المستشار الألماني ينتقد خطة حكومة نتنياهو لإضعاف القضاء: نتابع بقلق»، 16 آذار 2023. https://bit.ly/3Ko3gCL

44 - **Reuters**, "UK PM Sunak raised judicial reforms with Israel's Netanyahu - Sunak's office", 24/3/2023. https://reut.rs/3znDSql

45 - **عرب 48**، «سوناك لنتنياهو: ثمة أهمية للقيم الديمقراطية وبضمنها الإصلاحات القضائية»، 2023/24/3. https://bit.ly/3nq59pp

46 - **الجزيرة**، «الأمم المتحدة تدعو إلى تعليق مشروع الإصلاح القضائي في إسرائيل»، 2023/21/2. https://bit.ly/3KnIiUB

47 - **معاريف**، «مسؤولون كبار في الائتلاف: «مسؤولو المعسكر الرسمي قضوا على الحوار»، 2023/31/3. https://bit.ly/3KoI1Ri

48 - المصدر نفسه.

49 - المصدر نفسه.

شؤون فلسطينية قبل 48 عاماً

كانون ثاني/ شباط 1975

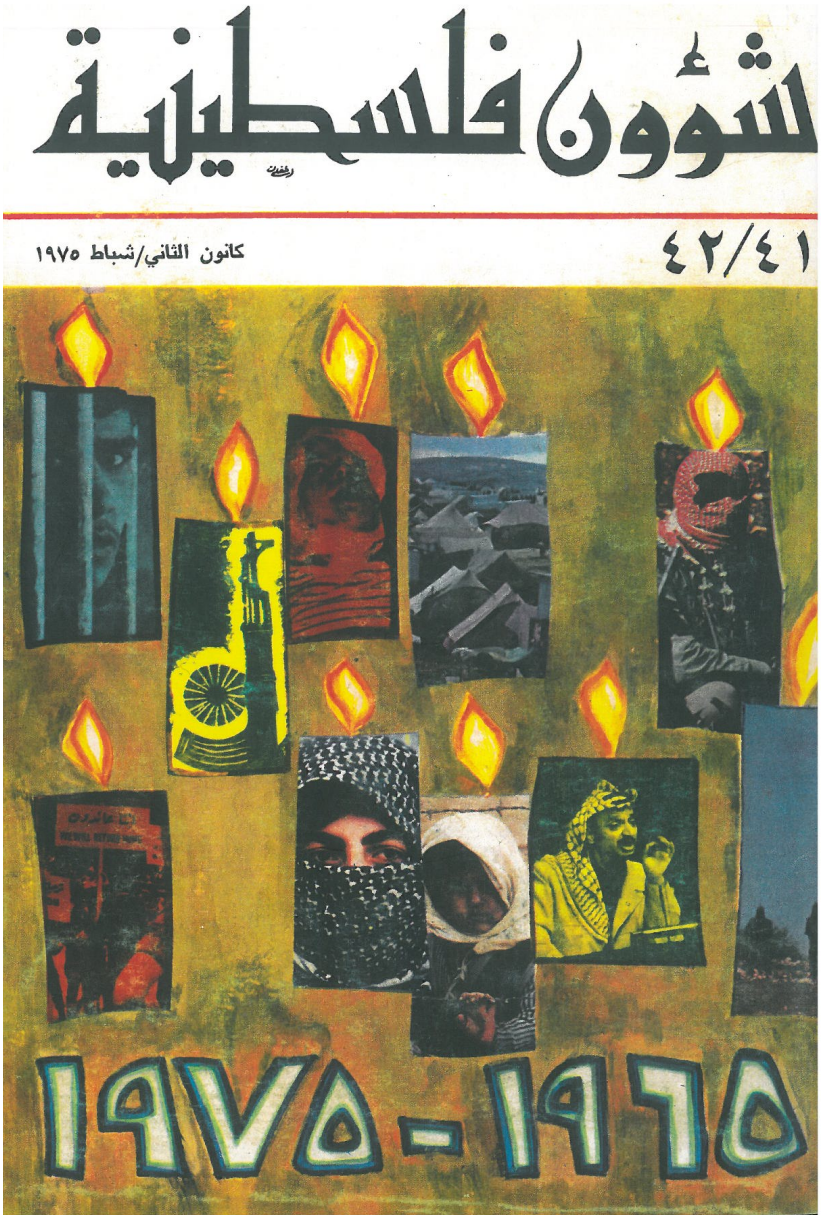

صدر حديثا... كتاب

الصهيونية ... إسرائيل ومناهضة السامية

الصهيونية.. إسرائيل ومناهضة السامية

خلدون البرغوثي

منظمة التحرير الفلسطينية- مركز الأبحاث
2023

مركز الأبحاث

+970-2-2966228 INFO@PRC.PS www.prc.ps

الثمن 10 دولار أو ما يعادلها للمؤسسات، 5 دولار للأفراد
الاشتراك السنوي، 40 دولاراً للمؤسسات، 20 دولاراً للأفراد
الاشتراك السنوي خارج فلسطين: مائة دولار بما فيها أجور البريد.